

الفصل الثالث

الديمقراطية والحل الوسط

الديمقراطية والحل الوسط

تنطلق النظرية الديمقراطية من افتراض مؤداه أن السياسة هي«فن الممكن»، فالممارسات السياسية ترتبط بالحل الوسط كأداة لحل صراعات المصالح وصراعات المبادئ في الدولة. وتَبنِّي الحل الوسط في النظرية الديمقراطية نتج عن الصراع بين الكنيسة والدولة الذي انتهى إلى الحل الوسط بين الاعتراف بهيمنة الدين على شؤون الحياة، وبين إنكار صلاحية الدين للتدخل في شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فبرز حل وسط يتمثل في قبول الدين كعلاقة خاصة بين المرء وربه، وعزله عن شؤون الحياة. فقامت الدولة على عقيدة: «فصل الدين عن الحياة» التي مثلت حلاً وسطاً بين رفض الدين كليةً وبين تدخل الدين في شؤون الحياة(١).

وبناءً عليه؛ فقد نشأ ارتباط وثيق بين الممارسات الديمقراطية والحل الوسط، ففي المجتمع الديمقراطي لا يمكن إنجاز أمر دون التنازل والتسوية. لكن ما الذي يبرر انتشار ممارسة الحل الوسط في النظرية الديمقراطية؟ يجيب بينوك وتشابمان بأن المبرر يكمن في صعوبة ممارسة القوة السياسية دون أقلمة النفس مع مطالب الآخرين؛ حتى إنه يمكن القول إن الغرض الأساسي من وجود المؤسسات الديمقراطية هو الحيلولة دون بناء سياسات غير مبنية على الحل الوسط(٢).

أما جوزيف كارينز فقد أكد أن معظم الجدل حول أفضلية الحل الوسط في

(١) أحمد عطيات، الطريق، مرجع سابق، ص ٩٥-٩٦.

(2) J. Ronald Pennock, John. W. Chapman eds. Compromise In Ethics, Law, And Politics. (New York, New York University Press, 1979) p. 41.

السياسة إنما يتم في إطار النظرية الديمقراطية؛ وذلك على أساس أن هناك ارتباطاً حتمياً ووثيقاً بين الديمقراطية والحل الوسط، فالحل الوسط جزء من الممارسة الديمقراطية للسياسة، ولا يثمر الحل الوسط إلا في إطار السياسة الديمقراطية. حتى إنه يمكن النظر إلى الإجراء الديمقراطي المتعلق بحكم الأغلبية كحل وسط لتسوية النزاعات داخل المجتمع، وهو حل وسط ينبع من تقبل الطريقة الديمقراطية للحياة التي تجعل حكم الأغلبية ركناً أساسياً للحكم الديمقراطي. كما يلعب الحل الوسط أيضاً دوراً رئيساً في حل القضايا المطروحة للنقاش، فالتوصل إلى أغلبية في بعض القضايا يقتضي إيجاد حل وسط يتمكن الأفراد من خلاله من المداولة حتى تتكون الأغلبية اللازمة؛ ففي ظل الديمقراطية لا بد للأفراد من التنازل للآخرين لتكوين الأغلبية لتمرير القرارات[1].

ويؤكد «سميث» أن قيام الديمقراطية يقتضي إدراك أن ما يمكن تحقيقه أقل مما يجب تحقيقه، وأن حكم الأغلبية يجعل الأقلية تواجه ثلاثة احتمالات، وهي: إما أن ترفض صوت الأغلبية أو ترفض المشاركة أو الاستمرار في المشاركة السلبية عن طريق تخريب قرارات الأغلبية، أو منح قرار الأغلبية محاكمة عادلة مع الاستمرار في نقد قرارات الأغلبية ووسائل تنفيذها للقرارات المطروحة. ومن هنا فإن الحل الوسط يلعب دوراً بارزاً في خلق التوازن الاجتماعي بين حكم الأغلبية وتحدي الأقلية المعارضة لها؛ بحيث تعكس القرارات السياسية حلاً وسطاً لا يؤدي إلى تعسف الأغلبية ولا إلى أن تصبح الكلمة للأقلية[2]. والحل الوسط كقاعدة للعملية السياسية في النظام الديمقراطي يعد بديلاً مناسباً للإذعان

---

(1) Joseph. H. Carens "Compromises in Politics" ,in Pennock and Chapmar eds Compromise..., opcit. pp.132 - 135.

(2) T. V. Smith. The Democratic Way of Life. opcit. p. 121.

الذي يرتبط بالتسلط السياسي الذي يفقد المرء القدرة على المشاركة الإيجابية في صناعة القرارات فيتقبل القرارات كما هي. أو البديل الآخر وهو الإجماع: أي الموافقة الجماعية على القرارات التي تعني أن المرء يوافق على ما تتخذه الجماعة من قرارات. أما الحل الوسط فيمثل مشاركة إيجابية في اتخاذ القرارات عن طريق طرح القرارات وتداولها للوصول إلى حل وسط حيالها؛ مما يوفر مشاركة أكبر في اتخاذ القرار(١).

أضف إلى ذلك أن الحل الوسط أداة تستخدمها الديمقراطية لحل نوعَي الصراع في المجتمع: الصراع على المصالح، والصراع على المبادئ. يؤكد «ثيودور بندت» أن التوصل إلى حل وسط لا يعني أن مصالح المرء أو مبادئه قد سويت بحل وسط، ولكن المطالب والسياسات التي يرغب في تحقيقها هي التي حُلَّت حلاً وسطاً(٢)، ويشير الكاتب إلى أن هناك حالتين للحل الوسط أهمها تلك المتعلقة بالموافقة على هيكل معين كالديمقراطية ـ مثلاً ـ لحل الخلافات المبدئية.

يثير اختيار الإجراء الديمقراطي تساؤلين:

الأول: وهو كيف يمكن للمرء أن يوافق على قبول تلك المؤسسات الديمقراطية لحل مشاكله؟

أما التساؤل الثاني: فهو كيف يمكن للمرء أن يقبل الحلول الديمقراطية إذا كانت نتائجها تتعارض مع مبادئه؟

ويجيب الكاتب عن السؤال الأول: بأن قبول الإجراءات الديمقراطية يعد ضرورةً لتحقيق السلام وتجنب الحرب، كما أن نتائج الإجراءات الديمقراطية ـ مثل

(١) المرجع السابق، ص ١٢٢.

(2) Theodore. M. Benditt. " Comprising Interests and Principles", in Pennock and Chapman, opcit, p. 27.

حكم الأغلبية - تجعل القرارات أكثر صحة من مبادئ الفرد؛ بمعنى أن حكم الأغلبية يجعل القرارات أكثر ميلاً نحو الحق والصحة من القرارات الفردية.

أما بالنسبة للسؤال الثاني فالإجابة عنه تكمن في طبيعة الديمقراطية؛ فالمرء قد يعتقد صحة توجهاته أو قد يعتقد أن سياسة معينة لا بد أن تطبق، ولكن لأنه ديمقراطي فلا بد أن يلتزم بوجوب تطبيق أي سياسة أخرى إذا كان ذلك يعكس رأي الأغلبية[١]، ولكن ما الذي يدفع المرء لقبول الحل الوسط في النزاعات العقيدية؟ يشير الكاتب إلى أن الدافع - في الغالب - يكمن في الاعتبارات العملية التي تجعل هذا الأمر ضرورة؛ وذلك لأن تمسك المرء بمعتقداته قد يجعله عاجزاً عن تحقيق أي شيء؛ ومن ثم فلا بد له من التنازل عن بعض مبادئه لتحقيق الجزء الآخر منها[٢].

ولهذا يشير «باترك دوبل» إلى أن إحدى أهم إنجازات الديمقراطية الليبرالية إنما يكمن في تمكينها الأفراد من إشباع الازدواج الأخلاقي المتمثل في تبنِّي الحل الوسط؛ مع الاستمرار في معارضة القرارات بناءً على الأطر العقيدية أو الأخلاقية. ولكن كيف يمكن للديمقراطية تحقيق هذا الغرض المزدوج؟ يقول «دوبل»: «إن تركيز الديمقراطية الليبرالية على الأهمية الأخلاقية والمدنية لاحترام حرية الآخرين، تجعل المرء يحترم آراء الآخرين ووجهات نظرهم ويعطيها نفس الوزن الأخلاقي الذي يعطيه لرأيه مهما اختلفت الآراء وتضاربت. فالديمقراطية تمثل التزاماً أخلاقياً باحترام الرأي الآخر مهما كان نوعه ومصدره؛ مما يحتم تبنِّي الحل الوسط كأداة لحل المشاكل المجتمعية»[٣].

(١) المرجع السابق، ص ٣٢-٣٣.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٤.
(3) J Patrick Dobel. Compromise and Political Action. Political Morality in Liberal and Democratic Life. (N.Y. Rowman and Littlefield Publishing Inc, 1990) p. 9.

وبناءً عليه؛ فإن الحل الوسط يثير مشكلة في الحياة السياسية حين ترتبط دوافع السلوك بالالتزام العقائدي، فالفرد الذي تحركه الدوافع الأخلاقية والعقائدية -كما يشير دوبل- يعتقد صحة توجهاته العقائدية وخطأ التوجهات الأخرىٰ؛ مما يدفعه نحو التعصب تجاه الآخرين فقط لأنهم لا يشاركونه منطلقاته العقائدية. ولذلك فالحل الوسط طريقة للحياة ضمن الأطر الديمقراطية، وهو ليس مرتبطاً بما يحققه المرء من منفعة في الصفقات التي يعقدها مع الآخرين كما يتصور أرباب نظرية المنفعة أو نظرية اللعبة؛ إنما هو طريقة للحياة مرتبطة بالتزام أخلاقي للحياة ضمن أطر الحل الوسط الذي يضمن التزام الجميع بنتائجه، وبحل النزاعات عن طريقه فقط(١).

يتضح مما سبق أن الحل الوسط وسيلة لحل النزاعات في ظل الديمقراطية. فالنظام الديمقراطي -من منطلق فصل الدين عن الحياة- تبنىٰ آلية سياسية لحل مشكلات الصراع السياسي المصلحية والمبدئية قائمة علىٰ «الحل الوسط» المتمثل في إرضاء الأطراف المتنازعة عن طريق تقديم التنازلات المتبادلة. ونظراً لأن الديمقراطية تقتضي ألا يفرض أحد وجهة نظره علىٰ الآخرين من منطلق حرية إبداء الرأي المكفولة للجميع مهما كانت الآراء؛ فإن الالتزام العقيدي لا يتفق والديمقراطية مطلقاً. ونظراً لأن الديمقراطية قد توصلت إلىٰ عدم صحة تدخل الدين في الحياة، فإنها فصلت العقيدة عن الممارسات السياسية وانتهت إلىٰ أنه لا يصح إخضاع الممارسات السياسية لمقياس الحلال والحرام؛ لأنه «لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين». ومن ثم ساوت بين الآراء المطروحة لمعالجة الواقع بغضِّ النظر عن صوابها وخطئها، وجعلت الرأي«المبدئي» مجرد رأي يحمله الفرد، يحق له حمله، ولكن لا يحق فرضه علىٰ المجتمع لتساوي الأفراد في حمل الآراء.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

هذه هي الفكرة التي قام عليها «الحل الوسط». وهي فكرة باطلة شرعاً، وذلك لأنه في الدولة الشرعية لا يصح جعل الحل الوسط قاعدة لحل المشكلات، فالنزاع لا يسوَّىٰ بالحل الوسط بل بالرجوع إلىٰ الشرع صاحب السيادة. قال ـ تعالىٰ ـ : ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩]. يقول ابن كثير في تفسيره: «وهذا أمر من الله ـ عز وجل ـ بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلىٰ الكتاب والسنة. . . فما حكم به الكتاب والسنة وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؟ ولهذا قال ـ تعالىٰ ـ: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾؛ أي ردوا الخصومات والجهالات إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله فتحاكموا إليها فيما شجر بينكم. ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾: فدل علىٰ أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلىٰ الكتاب والسنة، ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر»(١).

وأَمْر الله ـ سبحانه وتعالىٰ ـ بالرجوع إليه يشمل النزاع في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وفي العقائد والأحكام الفرعية وغيرها، فهو حكم شمولي قطعي؛ فلا يصح استثناء الظاهرة السياسية من حكم الله الشمولي بحجة أن الممارسات السياسية لا علاقة لها بالحلال والحرام، أو تبنِّي الربا بحجة المصلحة الاقتصادية؛ لأن حكم الله الشمولي يوجب الرجوع إليه في كل شيء وهذا هو مقتضىٰ قوله ـ تعالىٰ ـ : ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾؛ أي أنه لا يصح إخراج أمر من الأمور من دائرة الرجوع إلىٰ الله ـ أي إلىٰ الشرع الإسلامي ـ بحال من الأحوال؛ وذلك لأن الشرع صاحب السيادة في الدولة الإسلامية.

ولقد أدت السيطرة الاستعمارية علىٰ بلاد المسلمين إلىٰ فرض الهيمنة

(١) مختصر تفسير ابن كثير، المجلد الأول، مرجع سابق، ١٩٨١م، ص ٤٠٨.

الفكرية على المسلمين، وإلى ربطهم بعجلة التبعية الفكرية التي مكَّنت الغرب المستعمر من فرض الرأسمالية العلمانية والديمقراطية كأفكار ومفهومات يسعى إليها المسلم للتصدي للشيوعية، ولمعالجة المشكلات في جميع جوانب الحياة. ولقد أدى هذا إلى تبنِّي «الحل الوسط» كمفهوم عن الحياة في معالجة الظواهر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. فالتنازل عن فلسطين لليهود يمثل حلاً وسطاً للمشكلة الفلسطينية يقوم على منح اليهود المغتصبين لأرض فلسطين شرعية في أراضي المسلمين مقابل تنازل اليهود عن جزء من الأرض المحتلة، وما لا يدرك كله لا يترك جله. وتبنِّي أحكام الكفر الوضعية كان يمثل الحل الوسط بين المناداة بإلغاء الشريعة والتغريب الكامل للمجتمعات؛ وبين فتح باب الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية، حتى قامت المحاكم الوضعية جنباً إلى جنب مع المحاكم الشرعية، وحتى تم تدريجياً إحلال المحاكم الوضعية محل المحاكم الشرعية؛ فصار القانون المهيمن هو القانون الوضعي.

وفي النظام الاقتصادي تبنَّى المسلمون النظام الرأسمالي الغربي القائم على الربا. وكحل وسط أقيمت مع البنوك الربوية بنوك إسلامية، أو سمح للبنوك الربوية بممارسة أنشطة ذات طابع إسلامي؛ لإرضاء مشاعر المسلمين أو لاسترضاء التيارات الإسلامية إن وجدت. وقد أدى هذا وغيره من الممارسات المبنية على «الحل الوسط» إلى خلق ازدواجية في المفهومات والمشاعر والسلوك عند كثير من المسلمين؛ فصار بعض الناس يعلن أنه يدين بالإسلام ويتبنَّى العلمانية في وقت واحد، وصار الإسلام اشتراكياً عند الاشتراكيين، وديمقراطياً عند المنادين بالديمقراطية؛ حتى غُيبت أحكام الإسلام ومفهوماته المعالجة للواقع.